

Distr.: General
25 October 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 50 من جدول الأعمال

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام*

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة 126/77، آخر ما استجد من معلومات
عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان
السوري المحتل خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* قُدم هذا التقرير للتجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.

151123 031123 23-20717 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 126/77، وهو يعرض آخر ما استجد من معلومات عن تنفيذ القرار خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2022 إلى 31 أيار/مايو 2023. وهو يستند إلى أعمال الرصد المباشر وجمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى المعلومات التي قدمتها المصادر الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة المقدمة من الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾.
- 2 - ويتضمن التقرير آخر ما استجد من معلومات عن التقدم الاستيطاني وأثره على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ويسلط الفرع الرابع الضوء على التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين باعتبارهما من الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، مع التركيز على منطقة نابلس. ويتضمن أيضاً آخر ما استجد من معلومات عن المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

ثانيا - الخلفية القانونية

- 3 - ينطبق كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل متواز على الأرض الفلسطينية المحتلة، أي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل. ويشمل ذلك انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) الملزمة لإسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. ويمكن الاطلاع في التقارير السابقة للأمين العام على تحليل مفصل للإطار القانوني المنطبق⁽²⁾.

ثالثا - آخر مستجدات الأنشطة الاستيطانية

- 4 - طوال العقد الماضي، دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الدفع قدماً بسياسات التوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وعلى تنفيذ هذه السياسات⁽³⁾.
- 5 - وتتماشى سياسات الحكومة الحالية في هذا الصدد، بدرجة غير مسبقة، مع أهداف حركة المستوطنين الإسرائيليين التي تسعى إلى توسيع نطاق السيطرة الطويلة الأجل على الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتسعى عملياً إلى زيادة إدماج تلك المناطق ضمن إقليم دولة إسرائيل. وقد ادّعت الحكومة في مبادئها التوجيهية صراحةً أن للشعب اليهودي "حقاً حصرياً لا جدال فيه" في "جميع أجزاء أرض إسرائيل" بما في ذلك الضفة الغربية المحتلة والجولان السوري المحتل⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يشار

(1) انظر A/78/502؛ و A/HRC/52/75؛ و A/HRC/52/76.

(2) انظر A/HRC/34/38؛ و A/HRC/34/39.

(3) A/HRC/52/76، الفقرة 2.

(4) انظر اتفاقات ائتلافات الحكومة الإسرائيلية، ملف محفوظ لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

في اتفاقات إقامة الائتلافات إلى أن الحكومة ستشجع سياسة "تطبيق السيادة" على الضفة الغربية⁽⁵⁾، من خلال إجراء تغييرات مؤسسية وسنّ تشريعات وتوسيع مساحة المستوطنات بشكل كبير، بما في ذلك تسوية الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية⁽⁶⁾. وأي أعمال أو سياسات ترقى إلى مستوى الضم المزعوم للأراضي المحتلة، إذا نفذت، فإنها تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة⁽⁷⁾.

6 - وبحلول 31 أيار/مايو، كان مخطط الحكومة يَمْضِي بخطى سريعة. وقبل تشكيل الحكومة، عدّل الكنيست الباب المتعلق بالحكومة في القانون الأساسي للسماح بإنشاء منصب وزير إضافي في وزارة الدفاع⁽⁸⁾. وعُيّن في منصب الوزير الإضافي مؤسس منظمة ريغافيم الاستيطانية وزعيم حزب الصهيونية الدينية المنتمي إلى اليمين المتطرف، والمقيم في مستوطنة كدوميم⁽⁹⁾. وبينما تظل السلطات الأمنية في يد وزير الدفاع، يتولّى الوزير الإضافي، الخاضع رسمياً لإشراف وزير الدفاع، مهام إدارية تتعلق بمعظم سلطات الحكومة في الضفة الغربية، بما في ذلك تخصيص وتخطيط الأراضي وتنسيق عمليات الهدم⁽¹⁰⁾. ومن بين المسؤوليات الأخرى، سيشرف الوزير الإضافي على وحدة "إدارة المستوطنات" التي أنشئت ورُوّدت بالموظفين حديثاً⁽¹¹⁾، وسيتولّى مسؤولية إدارة وتوجيه الوحدة المعنية بتنسيق أعمال الحكومة في المناطق وإدارة وتوجيه الإدارة المدنية الإسرائيلية؛ وتسوية الوضع القانوني للمستوطنات؛ وتنفيذ "إصلاح التساوي في المواطنة" في الضفة الغربية بهدف تحسين الخدمات والبنى التحتية لصالح المستوطنين فقط؛ وتحديث "التشريعات الأمنية"، وذلك بمعنى تنفيذ الإصلاح من خلال الأوامر العسكرية⁽¹²⁾. وفي 18 أيار/مايو، أفادت التقارير بأن الوزير الإضافي، بحكم منصبه الآخر كوزير للمالية، قدّم إلى وزارات الحكومة خطة مدتها سنتان يتم في إطارها انتقال 500 000 مستوطن إضافي إلى الضفة الغربية المحتلة⁽¹³⁾، وتشمل

(5) انظر البند 118 من اتفاق الائتلاف بين رئيس الوزراء وحزب الصهيونية الدينية، ملف محفوظ لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(6) المرجع نفسه، انظر مثلاً البنود 142-199.

(7) الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرققتها: القواعد المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907 (قواعد لاهاي)، المواد 42 و 43 و 46 و 55 و 56؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة)، المواد 47 و 53 و 64؛ و A/75/376، الفقرة 13.

(8) إسرائيل، القانون الأساسي: الحكومة، المادة 24 (أ) (التعديل رقم 11)، ملف محفوظ لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وانظر أيضاً: Noa Shpigel, "Knesset votes to five far-right leaders unprecedented authority in West", *Haaretz*, 27 December 2022.

(9) انظر: Hagar Shezaf, "This pro-settler", <https://www.gov.il/en/departments/people/minister>. وانظر أيضاً: NGO has been shaping Israeli policy for years. Now, it's in control", *Haaretz*, 27 April 2023.

(10) مذكرة النقاهاهم وتقسيم السلطات والمسؤوليات بين وزير الدفاع والوزير الإضافي في وزارة الدفاع، متاحة على العنوان الشبكي: https://ynet-pic1.yit.co.il/picserver5/wcm_upload_files/2023/02/23/Sky1Th4As/.pdf (باللغة العبرية)، وعلى العنوان الشبكي التالي: www.breakingthesilence.org.il/inside/wp-content/uploads/2023/02/Galant-Smotrich-agreement-eng.pdf (باللغة الإنكليزية).

(11) انظر: <https://www.gov.il/he/departments/policies/dec168-2023> (باللغة العبرية).

(12) مذكرة النقاهاهم، الفقرة 8.

(13) Yaniv Kubovich and Ben Samuels, "Far-right Israeli Minister lays groundwork for doubling West Bank settler population", *Haaretz*, 18 May 2023.

أيضا، من أجل تحقيق هذه الغاية، زيادة مخصصات الميزانية المرسودة لعدة وزارات مدنية أخرى⁽¹⁴⁾. وفي وقت لاحق، أفادت وسائل الإعلام بأن وزيرا إسرائيليا رفيع المستوى أوضح أن مقترح الوزير الإضافي لا يمثل سياسة للحكومة⁽¹⁵⁾.

7 - وهذه التدابير، ولا سيما نقل السلطات الإدارية العريضة النطاق والمتعلقة بالمستوطنات وإدارة الأراضي من السلطات العسكرية إلى مدنيين إسرائيليين منتخبيين من سكان إسرائيل وخاضعين للمساءلة أمامهم، هي تدابير قد تسهل الضم في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. وعلاوة على ذلك، تعبر التغييرات بشكل صريح عن الواقع المعاش على الأرض، والمتمثل في إدارة إسرائيل للضفة الغربية المحتلة بطريقة تميز ضد السكان المشمولين بالحماية⁽¹⁶⁾.

8 - وقد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها العميق من أن الفصل بين المجتمعات المحلية اليهودية والفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك كنتيجة للممارسة المنهجية لعمليات الهدم والإخلاء القسري القائمة على السياسات التمييزية، يرقى إلى مستوى الفصل العنصري⁽¹⁷⁾، وقد يرقى أيضا إلى مستوى الجرائم الدولية⁽¹⁸⁾.

ألف - التوسع الاستيطاني

تقديم المقترحات، بما في ذلك التخطيط وإجراء المناقصات

9 - ازدادت كثافة تقديم الخطط المقترحة لتشييد المستوطنات⁽¹⁹⁾. فقد قُدمت مقترحات أو اعتمدت خطط لتشييد نحو 16 500 وحدة سكنية، منها 11 400 في المنطقة جيم، و 5 090 في القدس الشرقية، في زيادة بنسبة 58 في المائة و 154 في المائة، على التوالي⁽²⁰⁾.

10 - وطرحت السلطات الإسرائيلية مناقصات لحوالي 1 350 وحدة سكنية استيطانية جديدة (1 260 في المنطقة جيم، و 90 في القدس الشرقية). وفي المنطقة جيم وحدها، سُجل رسميا ما مجموعه 1 240 حالة بدء بناء أعمال تشييد في المستوطنات في الفترة ما بين 1 تموز/يوليو 2022 و 31 آذار/مارس 2023.

11 - واستمر تطوير الخطط الرامية إلى تكوين حلقة متصلة من المستوطنات لتطوق القدس الشرقية وتصلها عن سائر أجزاء الضفة الغربية. وحُدّد موعد مناقشة الاعتراضات على بناء أكثر من 3 400 وحدة سكنية بين القدس الشرقية ومعالیه أدوميم (المنطقة هاء-1)، وهي إحدى خطوات الموافقة النهائية على

(14) انظر: www.gov.il/blobFolder/policy/state-budget-main-2023-2024/he/state-budget_2023-2024_state-budget-main-2023-2024-file.pdf (باللغة العبرية).

(15) Amir Tibon, "Israel to U.S.: Smotrich's remarks on doubling settler population are not government policy", *Haaretz*, 23 May 2023.

(16) قواعد لاهاي، المادة 43؛ واتفاقية جنيف الرابعة، المادتان 47 و 64؛ و A/77/493، الفقرات 13 و 25-27 و 56؛ و A/77/501، الفقرات 8 و 15 و 28 و 30-32 و 46 و 47.

(17) CCPR/C/ISR/CO/5، الفقرة 42؛ و A/77/493، الفقرة 27؛ و A/HRC/49/87.

(18) A/77/493، الفقرة 27؛ و A/HRC/49/87.

(19) A/77/493، الفقرة 4.

(20) بعد تقريب الأرقام إلى أقرب رقم صحيح.

الخطّة، لتتم في أيلول/سبتمبر، ثم أُجّلت إلى آذار/مارس. ثم أُجّلت مرة أخرى فأصبح من المقرر الآن إجراء المناقشة بحلول 12 حزيران/يونيه 2023⁽²¹⁾. وفي حال نُقّذت، ستؤدي الخطّة إلى قطع الاتصال بين الجزأين الشمالي والجنوبي للضفة الغربية، مما سيقضي على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة جغرافياً⁽²²⁾.

12 - وفي الجزء الجنوبي من القدس الشرقية، اقترحت السلطات الإسرائيلية في 5 أيلول/سبتمبر خططاً لبناء نحو 700 وحدة في مستوطنة جفعات حشاكيد الجديدة، المتاخمة لحَيّ شرفات وبيت صافا الفلسطينيين⁽²³⁾. وفي 29 آذار/مارس، رفضت لجنة التخطيط المحلية للقدس الاعتراضات على "خطّة القناة السفلى"⁽²⁴⁾ التي تتوخى بناء 1 456 وحدة سكنية بين مستوطنتي هار حوما وجفعات همتوس. وإذا ووفق على الخطّة ونُقّذت، ستشكل المستوطنات الأربع حزاماً مبنياً متصلاً يعزل القدس الشرقية عن بيت لحم.

13 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماساً⁽²⁵⁾ قدمه مزارعون فلسطينيون ومنظمات حقوق إنسان إسرائيلية ضد تخصيص 1 200 دونم من الأراضي في خربة النحلة بالقرب من بيت لحم، لغرض تخطيط ما يصل إلى 7 000 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات إيتام الجديدة ("مشروع E2"). وقد أعلنت إسرائيل أن هذه الأرض تعتبر من "أراضي الدولة" في عام 2004. وإذا تم تشييد مستوطنة جفعات إيتام، فإنها ستحتل الفضاء الوحيد ذا المساحة المعقولة المتاح للتنمية الحضرية في بيت لحم، ذلك أن المدينة محاطة عدا ذلك بالجدار العازل من ثلاث جهات⁽²⁶⁾.

14 - وإنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، هو أمر ليس له أي شرعية قانونية ويشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة⁽²⁷⁾. وتلك الأنظمة والسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تمسّ الفلسطينيين، كما هو موضح في هذا التقرير، تتسبّب بشكل تراكمي في خلق بيئة قسرية تجبر الفلسطينيين على مغادرة منازلهم وأراضيهم،

Tovah Lazaroff, "Israel delays hearing plans for E1 settlers homes in West Bank", *Jerusalem Post*, (21)

12 March 2023. وقرار المجلس الإسرائيلي الأعلى للتخطيط، اللجنة الفرعية للاعتراضات، 12 آذار/مارس 2023.

(22) A/77/493، الفقرة 5.

(23) انظر S/PV.9139.

(24) Ir Amim, "Israeli authorities advance plans for some 6,500 housing units in settlements across East Jerusalem", 3 April 2023.

(25) Peace Now, "The Supreme Court rejected petition to block allocation of a-Nahla (E2) Land to Build Settlement", 23 November 2022.

(26) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Shrinking space: urban contraction and rural fragmentation in the Bethlehem governorate", Special Focus, May 2009.

(27) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49 (6)؛ و [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] و *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004, p. 136, para. 120 (1980) و 2334 (2016)؛ وقرار الجمعية العامة 97/71 و 86/72؛ وقرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان 36/31.

وهو ما قد يرقى إلى مستوى الترحيل القسري، الذي هو في حد ذاته انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة وقد يرقى إلى مستوى جريمة حرب⁽²⁸⁾.

تسوية الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية بأثر رجعي

15 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت منظمة كرم نابوت غير الحكومية الإسرائيلية قيام المستوطنين بإنشاء 25 بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية⁽²⁹⁾. والبؤر الاستيطانية هي منشآت استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تعتبر غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي أيضا. وكما ذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، استخدمت السلطات الإسرائيلية آليات متعددة لإتاحة المجال لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي، وجعلها أداة لتوسيع المستوطنات والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية⁽³⁰⁾.

16 - وفي تموز/يوليه، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية ببطان حكم سابق لمحكمة العدل العليا يأمر بإجلاء المستوطنين من بؤرة متسبيه كراميم الاستيطانية، بالقرب من رام الله، وهو ما يشكل سابقة قد تثير مخاوف إزاء احتمال تسوية الأوضاع القانونية لعشرات البؤر الاستيطانية وآلاف المباني غير القانونية بأثر رجعي⁽³¹⁾. فقد غير حكم المحكمة العليا الإطار القانوني الذي كان مطبقا على الضفة الغربية حتى الآن، والذي يحظر إقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة⁽³²⁾. وبموجب القانون الدولي الإنساني، لا يمكن مصادرة الممتلكات الخاصة، ولا يُسمح بتدمير الممتلكات الخاصة إلا إذا اعتُبر ذلك ضرورة حتمية تملئها العمليات العسكرية⁽³³⁾.

17 - وفي 12 فبراير/شباط، أعلن المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي أنه قرر إضفاء الشرعية على 10 بؤر استيطانية في المنطقة جيم بأثر رجعي⁽³⁴⁾. ووفقا لمنظمة السلام الآن غير الحكومية الإسرائيلية، فإن ست من البؤر الاستيطانية مبنية جزئيا على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وثلاث من البؤر

(28) اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان 49 (1) و 147؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (ب) '8'؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 129؛ و A/76/336، الفقرتان 39 و 57.

(29) بيانات مستمدة من منظمة كرم نابوت.

(30) A/HRC/52/76، الفقرة 12؛ و Yesh Din، "The age of regularization: the Zandberg Committee expropriation report for retroactive authorization of Israeli outposts and illegal construction in the settlements – analysis, ramifications and implementation"، 1 April 2019.

(31) CFH20/6364، وزير الدفاع ضد عبد الفتاح صالحة، الحكم الصادر في 27 يوليو/تموز 2022؛ و A/HRC/52/76، الفقرة 15.

(32) انظر A/HRC/52/76. وانظر أيضا: Yesh Din، "The Supreme Court in service of Jewish supremacy: the retroactive approval of the unauthorized outpost of Mitzpe Kramim"، December 2022.

(33) قواعد لاهاي، المادة 46؛ واتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53.

(34) قرار المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المؤرخ 12 شباط/فبراير 2023، متاح على العنوان الشبكي: www.gov.il/he/departments/policies/dec6b-2023.

الاستيطانية التي أضفيت عليها الشرعية يقع جزئياً داخل مناطق كانت إسرائيل قد أعلنتها مناطق إطلاق نار⁽³⁵⁾.

18 - وبالإضافة إلى الموافقة على خطط بناء 7 200 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية في شباط/فبراير، قامت السلطات الإسرائيلية بتسوية الأوضاع القانونية لأربع بؤر استيطانية إضافية باعتبارها أحياء في مستوطنات قائمة⁽³⁶⁾، رغم عدم وجود أي اتصال مكاني بين البؤرة الاستيطانية والمستوطنة⁽³⁷⁾. ونُقل عن وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هناك خططا للحكومة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على 70 بؤرة استيطانية إضافية⁽³⁸⁾.

19 - وتطبق إجراءات تسوية الأوضاع القانونية هذه على أعمال البناء الإسرائيلية في الضفة الغربية فقط. ولم تبذل السلطات الإسرائيلية أي مساعٍ مماثلة لإضفاء الشرعية على أعمال البناء الفلسطينية التي لم تصدر بخصوصها رخص من إسرائيل، وهي الرخص التي من شبه المستحيل عملياً على الفلسطينيين الحصول عليها بسبب القيود التي تفرضها السياسات الإسرائيلية. وتؤدي هذه القيود إلى تمييز ضد الفلسطينيين في تخصيص الأراضي وإجراءات التخطيط.

20 - واتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات، بما يشمل تغييرات تشريعية، مهدت الطريق لإضفاء الشرعية على بؤرة حومش الاستيطانية وإعادة إقامة مستوطنة كانت قد أُخليت في عام 2005. ففي آذار/مارس، ألغى الكنيست جزئياً قانون فك الارتباط لعام 2005، فأُنهى بذلك فعلياً الحظر المفروض على دخول الإسرائيليين إلى حومش وثلاث مستوطنات أخرى تم إخلاؤها في عمق شمال الضفة الغربية وعلى وإقامتهم فيها. وعلى الرغم من الحظر، كان المستوطنون قد بنوا بؤرة استيطانية لكتلة للآهوت اليهودي على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة⁽³⁹⁾. وعلى مدى سنوات، انتظر أصحاب الأرض الفلسطينيون إخلاء البؤرة الاستيطانية حتى يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم⁽⁴⁰⁾. غير أنه في 2 كانون الثاني/يناير، سحبت الدولة تعهداتها السابقة بإخلاء البؤرة الاستيطانية وأعلنت أنها ستعدل القوانين القائمة وتسوي الوضع القانوني للبؤرة الاستيطانية. واستمر المستوطنون المقيمون في البؤرة الاستيطانية في ممارسة العنف والترهيب بانتظام ضد فلسطينيين من قرية برقعة المجاورة⁽⁴¹⁾. وفي مايو/أيار، وقّع الجيش الإسرائيلي أمرين عسكريين، أحدهما

(35) أفيغاييل وجفعات أرنون وملاخي هشالوم. وانظر أيضاً: Peace Now, “The security and political cabinet approved the establishment of 9 new settlements by authorizing 10 illegal outposts in the occupied territories”, 15 February 2023.

(36) انظر S/PV.9263.

(37) Yesh Din, “The age of regularization”, p. 23. انظر على سبيل المثال: Peace Now, “The Israeli Government established a new settlement by approving 189 housing units in the remote outpost of Zayit Raanan”, 18 April 2023.

(38) Carrie Keller-Lynn, “New department in Negev and Galilee ministry to bolster illegal West Bank outposts”, *Times of Israel*, 7 February 2023; and www.israelhayom.co.il/magazine/hashavua/article/13980509 (Hebrew).

(39) Hagar Shezaf and Jonathan Lis, “Top court stalls Israeli government plan to repeal disengagement law over West Bank outpost”, *Haaretz*, 2 January 2023.

(40) المرجع نفسه.

(41) A/77/493، الفقرة 8.

يرفع الحظر المفروض بموجب القانون العسكري على دخول البؤرة الاستيطانية، والآخر يمنح المجلس الإقليمي للسامرة، وهو كيان استيطاني، الولاية القضائية على عدة قطع من أراضي الدولة الواقعة بالقرب من حومش. وفي ليل 29 أيار/مايو، نقل المستوطنون المدرسة الدينية إلى بقعة محددة كأرض للدولة⁽⁴²⁾. وبقيامهم بذلك، أبطل المستوطنون إحدى الحجج القانونية المضادة لاحتمال القيام بمحاولة لتسوية الوضع القانوني للبؤرة الاستيطانية، ألا وهي أنها مبنية على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وسيستلزم نقل البؤرة الاستيطانية مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة لتعبيد طريق للمستوطنين للوصول إلى المستوطنة في موقعها الجديد⁽⁴³⁾.

باء - دمج المستوطنات

تسوية سندات ملكية الأرض

21 - في القدس الشرقية المحتلة، واصلت السلطات الإسرائيلية الدفع قداما بعملية تسوية سندات ملكية الأراضي، وذلك بهدف ترسيخ وضع تكون فيه ملكية الأراضي مسجلة تسجيلًا نهائياً. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي ترصد هذه العملية، فبحلول 31 أيار/مايو كانت العملية قد بدأت فيما يخص 199 مرتبة يضم كل منها عدة قطع أراضي، وتم الدفع قداما بمقترحات فيما يخص 44 مربعا، وأنجزت العملية في 22 مربعا، بما في ذلك 13 خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽⁴⁴⁾.

22 - ويبدو أن تسوية سندات ملكية الأراضي هي وسيلة مستخدمة لزيادة السيطرة الإسرائيلية على أراض إضافية في القدس الشرقية المحتلة. وعلى وجه الخصوص، يبدو أنها تستهدف المناطق المقرر توسيع المستوطنات الموجودة بها أو بناء مستوطنات جديدة فيها (مثل أثاروت على طول الطرف الشمالي للقدس الشرقية، وجفعات همتوس وجفعات شاكيد في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية)؛ والمناطق التي تم تقديم مطالبات بخصوصها على أساس ادعاء الملكية اليهودية لأراض فلسطينية؛ والمناطق التي قد تسفر فيها العملية عن إعلان "غياب الملاك" فيما يخص الممتلكات الفلسطينية بموجب قانون أملاك الغائبين، لتُمنح منها الجهة العهيدة لأملك الغائبين. فعلى سبيل المثال، في منطقة وادي حولة في سلوان، وهو حي فلسطيني مجاور لمدينة القدس القديمة مستهدف بالتوسع الاستيطاني، بدأت إجراءات تسوية سند الملكية فيما يخص 13 مربعا تغطي نحو 95 في المائة من المباني أو المواقع التي استولى عليها المستوطنون⁽⁴⁵⁾.

23 - وسيكون لإنجاز هذه العملية تداعيات هائلة، حيث سيتعرض آلاف الفلسطينيين لخطر الإجلاء والترحيل القسريين.

(42) Peace Now, "The road to the reestablishment of the outpost of Homesh, 30 May 2023

(43) Yesh Din, "A world turned upside-down: the residents of Burqa's struggle to return to their land where the evacuated Israeli settlement Homesh once stood", September 2020

(44) بيانات مستمدة من منظمتي غير عميم وبمكوم.

(45) Ir Amim and Bimkom, "The grand land theft", June 2023

تطوير البنى التحتية

24 - واصلت السلطات الإسرائيلية توسيع نطاق شبكة الطرق والبنية التحتية التي تربط بين المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتحويلها إلى ضواح، مما يرسخ السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعزز التوسع الاستيطاني⁽⁴⁶⁾.

25 - ووفقاً لتقرير إعلامي، خصّصت الحكومة الإسرائيلية 25 في المائة من ميزانية وزارة النقل للفترة 2023-2024، بقيمة 3,5 بليون شاقّل إسرائيلي جديد (حوالي 972 مليون دولار)، لخطة تطوير خمسية لتشييد طرق جديدة وتحسين الطرق القائمة لخدمة المستوطنات في الضفة الغربية⁽⁴⁷⁾. ويستمر في إطار هذه الخطة السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية قائمة منذ أمد بعيد: تعزيز "الممرات الجانبية" التي تربط بين المدن والمستوطنات الإسرائيلية على طول المحور الممتد من الشرق إلى الغرب، وتفتيت الاتصال الجغرافي الفلسطيني على طول المحور الممتد من الشمال إلى الجنوب؛ وتكملة الطرق الالتفافية التي تسمح للمستوطنين بالتقلّب بسهولة أكبر مع تجنب المرور عبر البلدات الفلسطينية؛ وتطوير وضم مستوطنة معاليه أدوميم⁽⁴⁸⁾.

26 - وفي إطار الخطة، يُخصّص مبلغ 30 مليون شاقّل إسرائيلي جديد (أكثر من 8 ملايين دولار) للدفع قدماً بمقترح إقامة ما يسمى طريق "نسيج الحياة"، إلى الشرق من القدس، والمتوخّى تخصيصه لاستخدام الفلسطينيين فقط. ويؤدي الطريق إلى تحويل حركة المرور الفلسطينية بين جنوب ووسط الضفة الغربية بعيداً عن الطريق الذي يربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس، ويؤدي، عن طريق نفق، إلى الطريق الدائري الشرقي، حيث هناك بالفعل جدار يفصل بين حركة مرور كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وسيسمح المشروع بنقل نقطة التفتيش التي تتحكم في دخول القدس من الشرق إلى نقطة أبعد داخل الضفة الغربية، وسيحقق الاتصال الجغرافي بين مستوطنة معاليه أدوميم وإسرائيل⁽⁴⁹⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، صودرت الأراضي اللازمة لتنفيذ الطريق المخطّط له، بما في ذلك أجزاء كبيرة تقع في المنطقة باء، وذلك بحجة أنها تمثل "احتياجات عسكرية"⁽⁵⁰⁾.

27 - وُخصّص زهاء بليون شاقّل إسرائيلي جديد لتحسين وتحويل مسار الطريق 60، وهو شريان المرور الرئيسي بين الشمال والجنوب، بما في ذلك إنجاز جزء منه يلتف حول بلدة حوارة الفلسطينية في منطقة نابلس (انظر الفقرة 58 أدناه). وفي حين أن جميع المستوطنات الإسرائيلية الواقعة على طول الطريق 60

Breaking the Silence, "Highway to annexation: Israeli road and transportation infrastructure (46) development in the West Bank", December 2020.

Jeremy Sharon, "Budget dedicated billions for West Bank roads, settlements and illegal outposts", (47) 25 May 2023; www.gov.il/he/Departments/news/09-08-2023 (Hebrew); and www.gov.il/he/departments/news/mot_budget_23-24 (Hebrew).

Breaking the Silence, "Highway to annexation" (48).

Hagar Shazaf, "Road for Palestinians in strategic West Bank area", *Haaretz*, 2 May 2023 (49).

United Nations, Officer for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Tightening of coercive (50) environment on Bedouin communities around Ma'ale Adumim settlement", Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, February 2017.

لديها منفذ مباشر إليه، فإن العديد من التجمّعات السكانية الفلسطينية تضطر إلى استخدام مسارات فرعية طويلة حتى تتفّرع بالطريق.

28 - ويستلزم بناء الطرق المصمّمة لربط المستوطنات وخدماتها عمليات واسعة النطاق لمصادرة الأراضي الفلسطينية واقتلاع الأشجار وإتلاف المحاصيل، وإجراء تغييرات في البيئة الجغرافية والاقتصادية المحلية، مما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للفلسطينيين، مثل الحق في الملكية وفي مستوى معيشي لائق، بما في ذلك من خلال الإضرار بسبل عيشهم أو تدميرها. وتحدّد هذه الطرق من إمكانات نمو المجتمعات الفلسطينية، وغالبا ما تزيد من صعوبة التنقل بين المجتمعات الفلسطينية⁽⁵¹⁾.

رابعاً - تأثير المستوطنات على حقوق الإنسان

29 - إن الاحتلال العسكري الإسرائيلي القائم منذ ما يربو على 56 عاما للأرض الفلسطينية المحتلة - الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة - والتوسّع الاستيطاني المستمر على الأراضي الفلسطينية يؤثّران بشدة على طائفة عريضة من حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير⁽⁵²⁾.

ألف - الحق في السكن وفي الأرض والملكية

30 - بالتوازي مع توسيع المستوطنات والبنية التحتية التي تخدم المستوطنين، تتفّذ إسرائيل سياسات تخطيط تقييدية وتمييزية بدرجة مفرطة بهدف حصر الفلسطينيين داخل المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية.

31 - وشهدت عمليات الهدم الإسرائيلية للأماكن الفلسطينية زيادة حادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهد عام 2022 هدم أكبر عدد من المنازل منذ عام 2016⁽⁵³⁾. وبحجّة عدم استيفاء رخص البناء التي يكاد يكون الحصول عليها مستحيلا، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت أو أغلقت 1 000 منشأ يملكه فلسطينيون في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك 145 منشأ ممولا من المانحين، مما أدى إلى إجلاء وتشريد 1 020 فلسطينيا قسرا (263 رجلا و 235 امرأة و 520 طفلا)، وإلى فقدان سبل العيش والخدمات لعشرات الآلاف غيرهم⁽⁵⁴⁾. وكان العدد الأكبر من المباني التي هدمت في المنطقة جيم (815) وفي القدس الشرقية (181) مبنى، من بينها 78 مبنى هدمها أصحابها بأنفسهم تجنبا لدفع الغرامات والرسوم⁽⁵⁵⁾.

(51) شبكة طرق يهودا والسامرة، المخطط الرئيسي الكامل ليهودا والسامرة 2050 (ملف محفوظ لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وانظر أيضا: Breaking the Silence, "Highway to annexation", pp. 4-5 and 13.

(52) A/75/376، الفقرات 13 و 40 و 62؛ و A/HRC/52/75، الفقرة 2.

(53) United Nations, Officer for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank demolitions and displacement: an overview", December 2022.

(54) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(55) المرجع نفسه.

المنطقة جيم

32 - تمثل المنطقة جيم 60 في المائة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك معظم مواردها، وهي لا تزال خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ووفقا للبيانات التي جمعتها منظمة بمكوم غير الحكومية الإسرائيلية من خلال طلب مقدّم منها في إطار حرية الإعلام، ففي عام 2022، واستنادا إلى نظام تقسيم المناطق الإسرائيلي، لم يكن ممكنا للفلسطينيين التقدم بطلبات للحصول على رخص البناء إلا في 22 000 دونم من الأراضي (0,6 في المائة) في المنطقة جيم، مقابل مساحة 530 000 دونم المتاحة لإنشاء المستوطنات⁽⁵⁶⁾. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على أقل من نسبة 1 في المائة من طلبات الحصول على رخص البناء التي قدمها فلسطينيون بين عامي 2016 و 2021⁽⁵⁷⁾.

33 - وتم هدم ما لا يقل عن 39 مبنى في المنطقة جيم استنادا إلى الأمر العسكري رقم 1797⁽⁵⁸⁾، الذي ينصّ على إعطاء مهلة 96 ساعة فقط، وعلى عدد ضئيل للغاية من الأسس القانونية التي يمكن الاحتجاج بها للطعن في أوامر الهدم. ويسمح هذا الأمر من حيث المبدأ بهدم المباني الفلسطينية والإسرائيلية التي تُعتبر "جديدة". ومنذ دخول الأمر حيز النفاذ في عام 2019 وحتى النصف الأول من عام 2020، كانت أوامر الهدم الصادرة لمبان فلسطينية أكثر من الأوامر الصادرة لمبان إسرائيلية بمقدار خمسة أضعاف. وفي ظل اتساع نطاق أعمال التشييد بلا رخص التي تجري في المستوطنات والبؤر الاستيطانية، فإن هذه الأرقام تدلّ على تطبيق الأمر بشكل تمييزي ضد الفلسطينيين⁽⁵⁹⁾.

34 - وهدمت السلطات الإسرائيلية مدرستين في المنطقة جيم⁽⁶⁰⁾. وفي 7 أيار/مايو، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية، للمرة الثانية، مدرسة تخدم 40 طالبا في جبة الذيب، شرق بيت لحم، بناء على التماس قدمته منظمة ريفافيم الاستيطانية. وأمرت محكمة إسرائيلية بهدم المدرسة على أساس أنها بُنيت دون رخصة وأنها غير آمنة للطلاب. وأفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية كانت قد رفضت في السابق تصوّرا لتخطيط للقرية، كان سيُسمح في إطاره بتجديد المدرسة⁽⁶¹⁾. وفي 31 أيار/مايو، كان ما لا يقل عن 50 مدرسة فلسطينية في المنطقة جيم وثمان في القدس الشرقية، حيث يتلقّى العلم نحو 6 500 طالبا، عرضة لخطر الهدم الوشيك⁽⁶²⁾.

35 - وفي أيار/مايو، أعلنت وزارة المستوطنات والمهام الوطنية الإسرائيلية أنها ستضاعف مخصّصات الميزانية المرسودة لما يسمّى "إدارات الأراضي" ضمن مجالس المستوطنات للاستعانة بخدمات وحدات إضافية لتسيير الدوريات، ولشراء معدات من قبيل الطائرات المسيّرة، لرصد أعمال البناء الفلسطينية غير

(56) Bimkom, "Destructive planning policies West Bank, 2018–2022" (n.d.).

(57) المرجع نفسه.

(58) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(59) Bimkom, "Destructive planning policies West Bank".

(60) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(61) Peace Now, "Demolition of Palestinian school at Jubbet Adh Dib carried out after district court ruling", 8 May 2023.

(62) بيانات من مجموعة التعليم.

المرخصة وإبلاغ الإدارة المدنية بها⁽⁶³⁾. ووفقا لتقرير إعلامي، فإنه عند بدء تمويل هذه الجهود في عام 2022، ذكر وزير إسرائيلي أنها تهدف إلى التصدي "لاستيلاء" الفلسطينيين على المنطقة جيم، وهي حجة كثيرا ما تُستخدم لمنع الفلسطينيين من البناء⁽⁶⁴⁾.

الخليل (المنطقة هاء -2)

36 - ازدادت أنشطة المستوطنين الإسرائيليين والإدارة المدنية الإسرائيلية لإحكام السيطرة على المواقع الحساسة في مدينة الخليل القديمة (المنطقة هاء-2)، التي تم إعلانها "مناطق عسكرية مغلقة" منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين. وفي 6 تموز/يوليه 2022 و 18 نيسان/أبريل 2023، هدم مجهولون بالجرافات (البولدوزر) مبنيين كانا يضمّان 12 متجرا فلسطينيا في سوق الخضروات القديم. وأفادت التقارير بأن الملاك الفلسطينيين تقدّموا بشكاوى إلى الشرطة الإسرائيلية، ولكن لم تكن هناك متابعة. ويُحظر على الفلسطينيين الاقتراب من المنطقة، وهي تخضع لرقابة مشددة من قوات الأمن الإسرائيلية. ووفقا للجنة إعمار الخليل، هدم المستوطنون المبنيين دون اعتراض من قوات الأمن الإسرائيلية، كما يظهر في مقطع فيديو تم التقاطه.

37 - وفي الفترة ما بين 3 و 10 أيار/مايو، أصدرت الإدارة المدنية أوامر إخلاء لثلاثة أملاك فلسطينية في منطقة المقر القديم للبلدية، مدعية أنها تقع في "أراضي الدولة". ووفقا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لنقل ملكية نحو 70 مبنى في المنطقة هاء-2 إلى المستوطنين⁽⁶⁵⁾.

القدس الشرقية

38 - بعد أن قام فلسطينيون بقتل أشخاص مدنيين إسرائيليين رميا بالرصاص في القدس الشرقية في كانون الثاني/يناير 2023، أمر وزير الأمن الوطني الإسرائيلي الشرطة بالإسراع بعمليات الهدم و "إعادة النظام" إلى المدينة⁽⁶⁶⁾. وشهد شهر شباط/فبراير أكبر عدد من عمليات الهدم في القدس الشرقية في شهر واحد منذ عام 2019⁽⁶⁷⁾، مما أثار مخاوف إزاء حدوث عقاب جماعي. وما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية غير حاصل على رخص بناء من إسرائيل، وبالتالي فإن هذه المنازل عرضة

(63) انظر : 4، para. 2، www.gov.il/BlobFolder/rfp/supportprocedurehityashvut2/he/response180423.pdf، (باللغة العبرية)؛ و Hagar Shezaf، "Israel set to double funds for settlers monitoring Palestinian and construction in West Bank"، *Haaretz*، 4 April 2023.

(64) *Times of Israel*، "Government to fund settler efforts to monitor illegal Palestinian construction"، 2 January 2021.

(65) Hagar Shezaf، "Netanyahu government pledges to advance transfer of swaths of West Bank lands to pre-1948 Jewish owners"، *Haaretz*، 12 January 2023.

(66) الفقرة 49، و Josh Breiner، "Ben-Gvir، Israel's police chief spar over expediency of East Jerusalem home demolitions"، *Haaretz*، 14 February 2023 <https://twitter.com/itamarbengvir/status/1619671180998504451?s=46>؛ والعنوان الشبكي: <https://twitter.com/itamarbengvir/status/1619967010292768770?s=46>.

(67) United Nations، Officer for the Coordination of Humanitarian Affairs، "West Bank demolitions and displacement: an overview"، January–March 2023.

لخطر الهدم⁽⁶⁸⁾. والعقاب الجماعي محظور صراحة بموجب القانون الدولي الإنساني⁽⁶⁹⁾، وهو يتعارض مع العديد من التزامات حقوق الإنسان⁽⁷⁰⁾. وتعتبر لجنة مناهضة التعذيب أن سياسة هدم المنازل كإجراء عقابي تشكل انتهاكا للمادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁷¹⁾.

39 - وفي 17 أيار/مايو، هدمت السلطات الإسرائيلية مبنين يضم كل منهما ثلاثة منازل في وادي قدوم في منطقة سلوان، وأجلت قسرا 39 فلسطينيا (7 رجال و 10 نساء و 22 طفلا) بحجة عدم استيفاء رخص البناء.

40 - ويواجه نحو ألف فلسطيني في القدس الشرقية خطر الإجلاء القسري على إثر مطالبات دفع بها في الغالب منظمات استيطانية⁽⁷²⁾ للاستيلاء على أملاك فلسطينية، ولا سيما في المدينة القديمة ومحيطها. وبعد معركة قانونية دامت 45 عاما، قامت السلطات الإسرائيلية في 11 أيار/مايو بإخطار نورا غيث (67 عاما) ومصطفى صب لبن (72 عاما) بأنهما سيجري في أي وقت بعد 11 حزيران/يونيه 2023 إجلاؤهما قسرا من منزلهما في المدينة القديمة، الذي ولدت فيه السيدة غيث عام 1955، في حال لم يغادرا المنزل طوعا. وقد بدأت إجراءات الإخلاء من قبل صندوق غاليتزيا المرتبط بمنظمة أثارا ليوشنا الاستيطانية، حيث ادّعى ملكية العقار استنادا إلى قانون الشؤون القانونية والإدارية لعام 1970، وهو قانون تمييزي ضد الفلسطينيين بشكل متأصل فيما يتعلق بالحقوق في التعويض عن الممتلكات التي يُدعى أنها كانت مملوكة قبل عام 1948⁽⁷³⁾.

41 - وفي إطار نظام التخطيط الإسرائيلي التمييزي، تنطوي عمليات الهدم وما ينتج عنها من عمليات إخلاء قسري على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁷⁴⁾، بما في ذلك الحق في السكن اللائق، وتتعارض مع القانون الدولي الإنساني⁽⁷⁵⁾. كما أنها تؤثر على النساء والفتيات الفلسطينيات بشكل غير متناسب، وتنتهك خصوصيتهن، وتنتقص من إمكانات وصولهن إلى خدمات النظافة الصحية والصحة⁽⁷⁶⁾، وتجعلن أكثر عرضة للعنف الجنسي⁽⁷⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بوصفها

United Nations, Officer for the Coordination of Humanitarian Affairs, “High numbers of demolitions: (68) the ongoing threats of demolition for Palestinian residents of East Jerusalem”, Humanitarian Bulletin:

.Occupied Palestinian Territory, January 2018

(69) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 33؛ وقواعد لاهاي، المادة 50.

(70) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 2 و 14؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 6 و 11؛ و A/76/333، الفقرة 35.

(71) CAT/C/ISR/CO/5، الفقرة 41.

(72) A/76/336، الفقرة 35.

(73) A/72/564، الفقرة 30.

(74) المرجع نفسه، الفقرة 25.

(75) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 11.

(76) A/77/493، الفقرة 66.

(77) A/HRC/43/64، الفقرة 44.

السلطة القائمة بالاحتلال⁽⁷⁸⁾، وتزيد من تفاقم البيئة القسرية، وهو ما يزيد من خطر الترحيل القسري. وقد يشكل الترحيل القسري وعمليات تدمير ومصادرة الأملاك الواسعة النطاق، التي لا تبررها الضرورة العسكرية والتي تجري بصورة غير قانونية وتعسفية، انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، وبالتالي فإن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب⁽⁷⁹⁾.

البيئة القسرية والترحيل القسري

42 - منذ أن وافقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في أيار/مايو 2022 على إجلاء نحو 1 150 فلسطينيا من سكان 12 تجمعاً رعوياً فلسطينياً⁽⁸⁰⁾، تصاعدت الضغوط الممارسة عليهم لحملهم على مغادرة ما أعلنته إسرائيل منطقة إطلاق النار 918 في مسافر يطا. وهدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت 33 مبنى⁽⁸¹⁾، بما في ذلك مدرسة ممولة من المانحين في إصفي الفوقا، وأجرت تدريبات عسكرية وأقامت نقاط تفتيش، فقيّدت بشدة إمكانية الوصول إلى المياه والتعليم والمساعدات الإنسانية. وبعد أن أصدرت محكمة العدل العليا حكمها المتنافي مع القانون الدولي⁽⁸²⁾، وثّقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استمرار المستوطنين في العيش في المزارع الموجودة في المنطقة وتشغيلها، مما شكل عاملاً مساعداً على إحداث الأثر السلبي على الظروف المعيشية الأساسية للرعاة الفلسطينيين. وفي الفترة من 2 إلى 5 أيار/مايو، قام مستوطنون من بؤرة استيطانية مقامة حديثاً تطل على قرية مغاير العابد بمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المراعي وصهاريج المياه وهاجموا الفلسطينيين. وفي 4 أيار/مايو، اعتدى مستوطنون جسدياً على راع فلسطيني وقتلوا اثنين من أغنامه. وبينما كان الفلسطينيون متجمعين للاحتجاج، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية الراعي واحتجزته لمدة خمسة أيام⁽⁸³⁾. وفي شباط/فبراير، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستضفي الشرعية على بؤرة أفيغاييل الاستيطانية بأثر رجعي⁽⁸⁴⁾، على الرغم من وقوعها جزئياً في منطقة إطلاق النار 918، وهو ما تدّعت به إسرائيل لإخلاء التجمع الفلسطيني. وعلى ضوء البيانات المقدمة أعلاه حول تطبيق القواعد المتعلقة بالبناء غير القانوني، تشير الظواهر إلى أن هذه الحالة مثال على المعاملة التفضيلية التي تبديها السلطات الإسرائيلية تجاه المستوطنين فيما يتعلق بفرض القيود على البناء في منطقة إطلاق النار، على حساب الفلسطينيين⁽⁸⁵⁾.

43 - وأجبرت عدة تجمّعات رعوية بالقرب من رام الله على الرحيل عن ديارها في ظل ظروف قسرية مماثلة، مما أثار مخاوف من احتمال ترحيلهم قسراً⁽⁸⁶⁾. وفي شباط/فبراير، غادرت ست أسر تتألف من

(78) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53؛ وقواعد لاهاي، المواد 46 و 55 و 56.

(79) اتفاقية جنيف الرابعة، المواد 49 و 53 و 147؛ وقواعد لاهاي، المادتان 46 و 56؛ و A/HRC/52/76، الفقرة 26.

(80) A/HRC/52/76، الفقرة 52؛ و A/77/493، الفقرة 19.

(81) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(82) A/HRC/52/76، الفقرة 52؛ و A/77/493، الفقرة 19؛ و OHCHR، “UN experts alarmed by Israel high court ruling on Masafer Yatta and risk of imminent forcible transfer of Palestinians”, 16 May 2022.

(83) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(84) انظر الفقرة 17 والحاوية 37 أعلاه.

(85) انظر أيضاً A/76/336، الفقرات 55-57.

(86) A/HRC/49/85، الفقرة 29.

37 شخصا، من بينهم 21 طفلا، تجمعها السكني في وادي السيق، شمال شرق رام الله، بعد وصول مجموعة من المستوطنين إلى هناك ومعهم نحو 200 من رؤوس الأغنام. ونصب المستوطنون خيمة على بعد كيلومتر واحد وسيطروا على مصادر المياه والمراعي وبدأوا بمضايقة أهالي التجمع يوميا. وفي يوم 22 أيار/مايو، قام أهالي تجمع عين سامية الرعوي البدوي، شرق رام الله، المؤلف من 26 أسرة و 132 ساكنا (27 رجلا و 37 امرأة و 68 طفلا)، بتفكيك ديارهم ومغادرة المكان بعد أن حاول المستوطنون الاستيلاء على أغنامهم⁽⁸⁷⁾. وبحلول 31 أيار/مايو، كانوا قد استقروا من جديد في مواقع مختلفة في المنطقة باء. وكان التجمع يعيش تحت ضغط عنف المستوطنين وتقلص المراعي وعمليات الهدم المتكررة. وقد سبق ذلك، في تموز/يوليه 2022، أن أجبر حوالي 100 شخص على مغادرة تجمعهم في رأس التين⁽⁸⁸⁾. وقد نزح أكثر من 1 000 راع في ظروف مماثلة منذ بداية عام 2022. ونتيجة لعنف المستوطنين وعدم محاسبة الجناة، إلى جانب عدم قدرة الفلسطينيين على الحصول على رخص البناء، وعمليات الهدم والإجلاء والقيود المفروضة على التنقل واستمرار التوسع الاستيطاني، وجدت بيئة قسرية تساهم في التهجير وقد ترقى إلى مستوى الترحيل القسري، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة.

44 - وفي 7 أيار/مايو، رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمته منظمة ريغافيم الاستيطانية تطالب فيه بالإجلاء الفوري لـ 190 فلسطينيا من تجمع خان الأحمر البدوي، وقبلت أن تقرر الحكومة موعد تنفيذها عملية الإجلاء لأسباب تتعلق "بالأمن الوطني والعلاقات الخارجية"⁽⁸⁹⁾. ولا يزال التجمع عرضة لخطر الترحيل القسري⁽⁹⁰⁾. وذكر الوزير الإضافي في وزارة الدفاع المسؤول عن سياسة الاستيطان أنه سيتم إجلاء السكان لا لعدم شرعية الموقع، بل لوقوعه في "المنطقة التي سيتحدد على أساسها ما إذا ... سيكون هناك اتصال جغرافي بين بيت لحم وبين نابلس ورام الله"⁽⁹¹⁾.

باء - العنف المرتبط بالمستوطنات

45 - تضاعف تقريبا عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، حيث أدى 1 003 حوادث إلى مقتل و/أو إصابة فلسطينيين و/أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. وقتل المستوطنون 6 من الرجال الفلسطينيين وأصابوا 368 فلسطينيا آخرين (289 رجلا و 39 امرأة و 40 طفلا). وبالإضافة إلى ذلك، قُتل فلسطينيان (رجل وفتى) إما على يد قوات الأمن الإسرائيلية أو على يد مستوطنين. وأصابت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه 2 109 فلسطينيين وقتلت ما لا يقل عن 6 آخرين في حوادث تتعلق بالمستوطنين. وخرب المستوطنون أكثر من 16 740 شجرة وشتلة مملوكة لفلسطينيين و 943 مركبة، وألحقوا الأضرار بالمنازل والمحاصيل، وقتلوا أو سرقوا الماشية.

(87) Yvonne Helle, Acting Humanitarian Coordinator for the Occupied Palestinian Territory, "Palestinian community compelled to relocate amid Israeli settlement practices", statement made, 25 May 2023.

(88) United Nations, Officer for the Coordination of Humanitarian Affairs, A/HRC/52/76، الفقرة 51؛ و "Factsheet: displacement of Palestinian herders amid increasing settler violence", September 2023.

(89) انظر פסק-דין בחי' כ"ג 2387/19 (court.gov.il).

(90) A/HRC/49/85، الفقرة 28.

(91) Hagar, Shezaf, "Smotrich admits Israel must demolish unrecognized Palestinian village due to its strategic location", Haaretz, 1 May 2023.

46 - كما تصاعدت الهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. ففي الضفة الغربية، قتل الفلسطينيون 24 إسرائيلياً (16 رجلاً و 4 نساء و 3 فتيان و فتاة واحدة)، من بينهم ثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيبوا 136 إسرائيلياً على الأقل، وفقاً لمصادر إسرائيلية⁽⁹²⁾.

47 - وتصاعدت حدة هجمات المستوطنين، مع ازدياد استخدام الذخيرة الحية وحوادث الحرق العمد للمنازل والمركبات الفلسطينية من قبل حشود غاضبة من المستوطنين. وفي يوم 26 شباط/فبراير، أُرهب مئات المستوطنين حوارة والتجمعات المجاورة لها بعد أن قتل فلسطينيون اثنين من المستوطنين. وأدلى مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى بتصريحات علنية⁽⁹³⁾ بدت وكأنها توفر دعماً سياسياً مسانداً لهجمات المستوطنين. وتتص المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف محظورة بموجب القانون.

48 - ومن الشائع أن يحمل المستوطنون الأسلحة النارية بدعوى الدفاع عن النفس، ويشجعهم قادة سياسيون على أعلى مستوى، مثل وزير الأمن الوطني، على استخدامها ضد "الإرهابيين"⁽⁹⁴⁾، دون أن يواجهوا قيوداً أو مساءلة تذكر. وفي 6 نيسان/أبريل، خلال شهر رمضان، أطلق مستوطن إسرائيلي يعيش في بؤرة استيطانية في مدينة القدس القديمة النار، دون سبب واضح، على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاماً من مسافة متر واحد. وكان الفتى قد عاد إلى منزله بعد منتصف الليل بقليل ليجد بوابة منزله مغلقة من قبل المستوطن. وبعد مشادة كلامية قصيرة، أطلق المستوطن النار على الفتى في رقبته ثم ذراعه. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية المستوطن في اليوم نفسه وأطلقت سراحه ليبقى قيد الإقامة الجبرية بعد ذلك بوقت قصير. وفي 27 كانون الثاني/يناير، قتل رجل فلسطيني ستة إسرائيليين (أربعة رجال وامرأة وصبي) وامرأة أوكرانية في مستوطنة نيفي ياكوف في القدس الشرقية المحتلة. وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، قام مستوطن كان يقود سيارته عند مدخل بيتا على الطريق 60 بفتح نافذة السيارة وإطلاق النار بشكل متكرر على فلسطينيين كانوا متجمعين في الشارع للاحتفال على ما يبدو بالهجوم على الإسرائيليين. وأصاب المستوطن خمسة رجال فلسطينيين بالذخيرة الحية وانطلق مغادراً المكان بسيارته.

49 - وظلت أحداث العنف الخطير الذي يمارسه المستوطنون تتبع من البؤر الاستيطانية. ويبدو أن الهدف من هجمات المستوطنين والمضايقات اليومية الآتية من البؤر الاستيطانية هو ترويع الفلسطينيين، وجعل حياتهم لا تطاق، والاستيلاء على أراضيهم⁽⁹⁵⁾.

50 - وتتعرض كيسان، وهي قرية يبلغ عدد سكانها 600 نسمة جنوب بيت لحم، لاستهداف متزايد من قبل المستوطنين من البؤر الاستيطانية والمستوطنات المحيطة. وسُجّلت تسع هجمات على

(92) على عكس الإصابات الفلسطينية الموثقة من جانب الأمم المتحدة، لم تؤكد مصادر طبية هذه الإصابات.

(93) انظر الفقرة 66 أدناه.

(94) انظر: <https://twitter.com/itamarbengvir/status/1619388472393093122>

و <https://x.com/itamarbengvir/status/1652676894758785024?s=48>

و <https://x.com/itamarbengvir/status/1652676896901963776?s=48>

(95) A/77/493، الفقرة 48؛ و A/76/336، الفقرة 19.

القرية⁽⁹⁶⁾، ومعظمها من مستوطنة معاليه عاموس وبؤرة إيبى هاناخال الاستيطانية، مما أسفر عن أضرار أو إصابات. فعلى سبيل المثال، في 19 تشرين الأول/أكتوبر، قام ناشطون إسرائيليون ودوليون بمرافقة زوجين فلسطينيين لقطف أشجار الزيتون التي يملكانها بالقرب من معاليه عاموس. ومروا بخيمة نصبها المستوطنون على أرضهم قبل أسبوع، ووجدوا معظم أشجار الزيتون التي يزيد عددها عن 300 شجرة قد تم بالفعل قطفها ورشها بالمواد الكيميائية. وبعد ذلك بوقت قصير، وصل 30 مستوطنا ملثما مسلحون بالهراوات والحجارة فضربوا وجرحوا الزوجين وما لا يقل عن ثلاث ناشطات، من بينهن امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر 70 عاما فقدت الوعي أثناء الهجوم. وقال الزوجان لمفوضية حقوق الإنسان إنهما لم يبلغا الشرطة عن الاعتداء لأنهما يخشيان أن تلغي السلطات الإسرائيلية التصريح الطبي الصادر للرجل للعلاج من السرطان في القدس انتقاما منه. وذكر الرعاة في القرية أنهم، بسبب عنف المستوطنين ومضايقاتهم اليومية، يضطرون لشراء العلف لحيواناتهم بدلا من أخذها لترعى في الأراضي القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، مما يكبدتهم خسائر مالية.

51 - ووثقت مفوضية حقوق الإنسان عددا متزايدا من الحالات التي دعمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية بصورة نشطة هجمات المستوطنين أو انضمت إليها. وفي إحدى الحالات، التقطت في 21 تشرين الأول/أكتوبر صورا لحارس أمن في مستوطنة يرتدي زي قوات الأمن الإسرائيلية وهو يسلم قنبلة غاز مسيل للدموع إلى مستوطن يهاجم الفلسطينيين في بورين، بالقرب من نابلس، أثناء موسم قطف الزيتون⁽⁹⁷⁾.

52 - وتظهر البيانات التي جمعتها منظمة بيش دين غير الحكومية الإسرائيلية أنه خلال فترة 18 عاما، من عام 2005 إلى عام 2022، أفضت التحقيقات بخصوص عنف المستوطنين إلى توجيه لائحة اتهام في 7 في المائة فقط من عينة حجمها 1 597 حالة وثقتها المنظمة ورصدتها. ولم تتم إدانة المتهمين إلا في 3 في المائة الحالات. وفي 81,5 في المائة من الحالات، أغلقت الشرطة الإسرائيلية التحقيق استنادا إلى كون الجاني "مجهول الهوية" بشكل رئيسي (64 في المائة) أو إلى "عدم كفاية الأدلة" (21 في المائة)، مما يدل على فشل التحقيقات⁽⁹⁸⁾. وفي تناقض صارخ، بين عامي 2018 و 2021، انتهى 96 في المائة من القضايا التي حركها المدعون العامون العسكريون بحق متهمين فلسطينيين بالإدانة، مما يشير بوضوح إلى إنفاذ القانون بشكل تمييزي⁽⁹⁹⁾. وفي 38 في المائة من الحالات، اختار الفلسطينيون عدم تقديم شكاوى، بسبب انعدام الثقة في السلطات الإسرائيلية أو خوفا من الانتقام⁽¹⁰⁰⁾. ومما يثير قلقا إضافيا أنه من بين جميع لوائح الاتهام الصادرة في حق المستوطنين، تضمن 26 في المائة أطفالا إسرائيليين كجناة⁽¹⁰¹⁾.

53 - ولم يُبذل جهد كاف لمنع عنف المستوطنين، وثمة غياب للتحقيق في هذا العنف بشكل فعال، مما أدى إلى إفلات المسؤولين عنه من العقاب على نطاق واسع، بمن في ذلك أفراد قوات الأمن الإسرائيلية

(96) بيانات مستقاة من الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(97) A/HRC/52/76، الفقرة 40. وفيما يتعلق بحراس الأمن في المستوطنات، انظر A/77/493، الفقرة 40.

(98) Yesh Din, "Data sheet, December 2022: law enforcement on Israeli civilians in the West Bank (settler violence) 2005–2022", 1 February 2023.

(99) A/78/502، الفقرة 43.

(100) Yesh Din, "Data sheet, December 2022".

(101) بيانات مستمدة من منظمة بيش دين (ملف محفوظ لدى الأمانة العامة).

الذين يشاركون في هجمات المستوطنين. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تحمي السكان المشمولين بالحماية من جميع أعمال العنف أو التهديد به.

دراسة حالة إفرادية

عنف المستوطنين المدعوم من الدولة في حوارة بمحافظة نابلس

54 - حوارة وبورين وعينبوس وعوريف ومادما وعصيرة القبلية هي بلدات فلسطينية تقع عند سفح جبل سلمان، جنوب نابلس، ويقارب تعداد سكانها ما مجموعه 21 000 نسمة. وتعتمد هذه المجتمعات تقليدياً على الزراعة والرعي لكسب عيشها. وعملاً باتفاقات أوسلو، تم تصنيف المناطق المبنية في هذه البلدات كجزء من المنطقة باء، ومعظم الأراضي المحيطة بها كجزء من المنطقة جيم. وفي عام 1983، تم بناء مستوطنة يتسهار على قمة الجبل، على أرض تابعة للقرى الست. ومع بناء مستوطنات وبؤر استيطانية إضافية، فقدت المجتمعات الفلسطينية تدريجياً إمكانية الوصول إلى أراضيها وباتت عرضة لعنف المستوطنين.

55 - وتقع حوارة على الطريق 60، الذي هو الشريان الرئيسي الذي يربط الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب. وأصبحت المدينة مركزاً تجارياً مهماً بسبب موقعها وكون الأراضي الزراعية قد تحولت بصورة متزايدة إلى مناطق لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إليها. وبحلول عام 2022، كان يوجد بها 8 000 قاطن و 400 منشأة، بما يشمل المطاعم ومحلات البقالة ومعارض السيارات ومراكز الإصلاح.

56 - وأفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية وافقت في عام 2017 على بناء طريق سريع يربط القدس بالمستوطنات الواقعة جنوب نابلس⁽¹⁰²⁾، ويلتف حول حوارة من جهة الشرق. وسيمتد الطريق، الذي من المقرر افتتاحه في عام 2024، لمسافة 5,5 كيلومترات وسيحتوي على أربع حارات وأربعة جسور وعدة معابر⁽¹⁰³⁾. وتطلب تشييده مصادرة للأراضي الفلسطينية على نطاق واسع، بما في ذلك 406 دونمات من الأراضي الخاصة⁽¹⁰⁴⁾ التي صادرتها السلطة المدنية من فلسطينيين من بلدات حوارة وبيتا وعورتا بشكل رئيسي. وبالإضافة إلى هذه الأراضي، صودرت مساحات بلغ مجموعها 1 100 دونم لبناء الطريق. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن الطريق سيخفف من الاختناق المروري وسيفيد الفلسطينيون أيضاً. غير أن الطريق، الذي تطلب بناؤه بالفعل تدمير الأشجار في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن تدمير الممتلكات والمنشآت التجارية، يبدو أنه مصمم لخدمة المستوطنين. فعلى سبيل المثال، سيربط الطريق المستوطنات بإسرائيل، ولكن لا توجد مخططات لإقامة طرق وصول لربطه بالبلدات الفلسطينية الموجودة على طول مساره.

(102) بشكل رئيسي يتسهار وإيتامار وهار براخا وألون موريه. انظر: Peace Now, “800 million Shekel plan for bypass roads in the West Bank approved by Netanyahu”, 26 October 2017.

(103) Peace Now, “Construction permits approved for two bypass roads near Nablus and Bethlehem”, 2 May 2019.

(104) المرجع نفسه.

57 - وقد تزايدت باطراد المضايقات والهجمات التي يقوم بها المستوطنون في حوارة والبلدات المحيطة بها. وارتفع عدد الهجمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى 70 هجوماً، مقارنةً بـ 12 هجوماً في عام 2020 و 14 في عام 2021.

58 - وفي 26 شباط/فبراير، تجمع نحو 400 مستوطن من مستوطنة يتسهار وغيرها من المستوطنات المجاورة وهاجموا الفلسطينيين بالحجارة والهرات وزجاجات المولوتوف، وأضرموا النار في المنازل والمتاجر والمركبات في حوارة والبلدات المجاورة. ووقعت موجة الاحتجاج هذه بعد عدة ساعات من قيام رجل فلسطيني مسلح بقتل مستوطنين (بيلغان من العمر 19 و 21 عاماً) من مستوطنة هار براخا رمياً بالرصاص بينما كانا مازين بسيارة في حوارة، وبعد أيام قليلة من قيام قوات الأمن الإسرائيلية بقتل 12 فلسطينياً، من بينهم طفل، في عملية نُفذت في وضح النهار في مدينة نابلس القديمة⁽¹⁰⁵⁾.

59 - وخلال هجمات المستوطنين المتعددة والمتزامنة التي استمرت لساعات، قتل رجل فلسطيني إما على يد قوات الأمن الإسرائيلية أو على يد المستوطنين الإسرائيليين (انظر الفقرة 66 أدناه)، وأصيب 387 فلسطينياً آخرون بجروح (161 رجلاً و 137 امرأة و 46 فتى و 43 فتاة) في بلدات حوارة وزعترة وبورين وبيتا، منهم 378 على يد قوات الأمن الإسرائيلية و 9 على يد المستوطنين. ووفقاً لقوات الأمن الإسرائيلية، أصاب المستوطنون جندياً بجروح. وألحق المستوطنون أضراراً جسيمة بالمتلكات قدرتها بلدية حوارة بنحو 5 ملايين دولار. وتم إحراق أو تخريب ما لا يقل عن 37 منزلاً، مما أدى إلى تهجير 78 فلسطينياً. وبالإضافة إلى ذلك، أُحرق تماماً ما لا يقل عن ثمانية مبان تجارية، إلى جانب إضرار النار في 55 مركبة خاصة لفلسطينيين و 1 200 مركبة خردة⁽¹⁰⁶⁾.

60 - ونظراً للدور التقليدي الذي تقوم به المرأة في تقديم الرعاية، كانت النساء في الغالب موجودات في المنازل مع أطفالهن وقت الهجوم، دون أزواج وآباء في كثير من الحالات. ومثلت هذه الشريحة أغلبية الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح عندما حاول المستوطنون إحراق المباني. وذكرت أم لثلاثة أطفال تبلغ من العمر 29 عاماً لمفوضية حقوق الإنسان أنها شاهدت من نافذتها نحو 200 مستوطن، يرافقهم عدة جنود إسرائيليين، وهم يقتربون من مفترق يتسهار. ورشق المستوطنون منازل الفلسطينيين بالحجارة. ثم اقتربوا من موقف السيارات الخاص بمنشأة الأعمال الخاصة بزوجها وأضرموا النار في نحو 100 مركبة كانت رابضة هناك. وأصبح الدخان حول المنزل كثيفاً إلى درجة أن المرأة والأطفال خشوا أن يحترقوا أحياء بداخله. وبحثاً عن هواء يمكن استنشاقه، أخذت أطفالها، ومن بينهم طفل يبلغ من العمر عامين، إلى سطح المبنى. وظلوا هناك مع جارة أخرى وأطفالها الثلاثة في ظلام الليل حتى الساعة 23:30. وتكدّبت منشأة الأعمال الخاصة بالأسرة أضراراً بقيمة 1 مليون شاقل إسرائيلي جديد (250 000 دولار). ووصفت المرأة عدداً من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وهم يجوبون المكان "ذهاباً وإياباً" أثناء حدوث الحرق المتعمد، دون أن يتحركوا لإيقاف المستوطنين. وكدلالة على الأثر النفسي القوي الذي تركه الحدث في السكان الفلسطينيين، أبلغت عدة أسر مفوضية حقوق الإنسان أن الأطفال رفضوا النوم في منازلهم لعدة أيام بعد موجة الاحتجاج، خوفاً من التعرض لمزيد من الهجمات.

(105) A/78/502، الفقرة 16.

(106) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "حماية المدنيين: الأرض الفلسطينية المحتلة"، 14-27 شباط/فبراير 2023.

61 - ويؤثر العنف المرتبط بالمستوطنين سلبا على قدرة النساء على التنقل، مما يفاقم الجوانب السلبية للأدوار الجنسانية التقليدية. وفي إحدى الحالات التي وثقتها مفوضية حقوق الإنسان، أفادت امرأة فلسطينية بأن زوجها لم يسمح لها بالخروج من المنزل بمفردها، ولو حتى للتبضع من محل البقالة، منذ وقوع الهجمات وبعد نشر قناصة قوات الأمن الإسرائيلية في الطابق الأرضي من مبناها لحماية المستوطنين.

62 - وفي الساعات التي سبقت موجة الاحتجاج الجماعي، أفادت التقارير بأن المستوطنين كانوا ينظمون أنفسهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مع نشر دعوات على عشرات من مجموعات واتساب للتركز في حوارة ومهاجمة الفلسطينيين⁽¹⁰⁷⁾. ومع أن القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي، المسؤولة عن قوات الجيش في الضفة الغربية، وصفت الهجمات بأنها "مذبحة" و "إرهاب"، فقد ذكرت القيادة أن قوات الأمن الإسرائيلية أسقطت في يدها عندما فوجئت بعدد المهاجمين وحجم العنف وشدته⁽¹⁰⁸⁾.

63 - وذكرت منظمة ييش دين أنه في معظم الحالات التي وثقتها، رفض الضحايا تقديم شكوى جنائية لأنهم لا يتقنون بالسلطات الإسرائيلية، وذلك نظرا لوجود قوات الأمن الإسرائيلية في المكان أثناء حدوث موجة الاحتجاج. وهناك مقاطع فيديو وشهادات متعددة حصلت عليها مفوضية حقوق الإنسان ومنظمات أخرى ووسائل إعلام يشير كلها إلى أن العديد من المستوطنين كانوا ملتزمين وأنهم نفذوا الهجمات بينما كانت مجموعات من قوات الأمن الإسرائيلية تقف إلى جانبهم، ولكن دون تدخل. ووثقت المفوضية حالات أطلقت فيها قوات الأمن الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاصات المعدنية المغلفة بالمطاط والرصاص الحي على فلسطينيين حاولوا الدفاع عن أنفسهم بإلقاء الحجارة على المستوطنين.

64 - في الساعة 20:00، اقترب من قرية زعترة نحو 20 إلى 30 مستوطنا قادمين من حوارة وبدأوا بالرشق بالحجارة. وتجمع عدد أكبر من الفلسطينيين وردّوا بإلقاء الحجارة أيضا، مما أجبر المستوطنين على الانسحاب. وقرابة الساعة 20:15، عاد نحو 60 مستوطنا ومعهم أحد حراس أمن المستوطنات وثلاث سيارات جيب تابعة للجيش الإسرائيلي. ورشق المستوطنون الفلسطينيون بالحجارة مجددا. وعندما ردّ الفلسطينيون بالمثل، أطلق الجنود والمدنيون الإسرائيليون الذخيرة الحية عليهم. فأصابت إحدى الطلقات سامح أقطاش في بطنه؛ وتوفي بعد ذلك بوقت قصير متأثرا بجراحه. وأصيب فلسطيني آخر بالذخيرة الحية. وحتى 31 أيار/مايو، لم تكن هناك معلومات متاحة للجمهور بشأن أي تحقيق تجريه قوات الأمن الإسرائيلية.

65 - وهذه الحالة، التي ليست بالحالة المنعزلة على الإطلاق، تتسق مع النمط الراسخ لإنفاذ القانون بطريقة تمييزية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وثمة تضافر متزايد بين ما يقوم به المستوطنون وما تقوم به قوات الأمن الإسرائيلية من أنشطة واستخدام للأسلحة النارية، حتى بات يصعب التمييز بين الفريقين، كما تبين من هذه الأحداث، بما في ذلك حوادث القتل⁽¹⁰⁹⁾.

66 - وأشاد بعض القادة الإسرائيليين من الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة الموجودة في السلطة بأعمال العنف التي وقعت في 26 شباط/فبراير، وحرضوا على المزيد من العنف ضد حوارة، التي يُنظر إليها

(107) Gianluca Mezzofiore and others, "Israel's military called the settler attack on this Palestinian town a 'pogrom'. Videos show soldiers did little to stop it", CNN, 15 June 2023.

(108) Joshua Davidovich, "Settler extremists sowing terror, Huwara riot was a 'pogrom', top general says", *Times of Israel*, 28 February 2023.

(109) A/77/493، الفقرة 36؛ و A/HRC/52/76، الفقرتان 42 و 43؛ و A/76/336، الفقرتان 23 و 26.

باعتبار أن هناك صلات تربطها بالمهاجرين الفلسطينيين. وتضمنت تلك التصريحات دعوات إلى "محو" حوارة. وقال عضو في الكنيست من المنتمين للائتلاف إن "ما أريد أن أراه هو حوارة مغلقة ومحروقة"⁽¹¹⁰⁾. وبعد بضعة أيام، قال الوزير الإضافي في وزارة الدفاع، متحدثاً في الإذاعة، إن على إسرائيل أن "تمحو حوارة عن بكرة أبيها"⁽¹¹¹⁾. وعلى الرغم من أن مسؤولين إسرائيليين آخرين أدانوا التصريح وأن الوزير الإضافي سحب عباراته بشكل جزئي، هناك حملة تهدف إلى "محو" البلدة استمرت على وسائل التواصل الاجتماعي وانتشرت على نطاق واسع⁽¹¹²⁾. وأفادت التقارير بأن المدعي العام الإسرائيلي فتح تحقيقاً مع عضو الكنيست بتهمة التحريض⁽¹¹³⁾.

67 - وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أنها ستجري تحقيقاً شاملاً بخصوص الحادث⁽¹¹⁴⁾. ومع أن مئات قد شاركوا في موجة الاضطهاد، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ثمانية مستوطنين فقط في 1 آذار/مارس. وفي اليوم التالي، أمرت محكمة إسرائيلية بالإفراج عنهم جميعاً، لعدم تقديم أي دليل ضدهم حسبما أفادت التقارير⁽¹¹⁵⁾. وفي اليوم نفسه، أصدر وزير الدفاع أوامر احتجاز إداري لمدة أربعة أشهر ضد اثنين ممن أفرج عنهم، من بينهما صبي يبلغ من العمر 17 عاماً يشتبه في أنه الذي بدأ موجة الاضطهاد وأنه هاجم قوات الأمن الإسرائيلية، فضلاً عن "أعمال إرهابية سابقة"⁽¹¹⁶⁾. وخفّضت محكمة المنطقة المركزية الإسرائيلية مدة الاحتجاز الإداري من أربعة أشهر إلى شهرين بالنسبة للصبي، فأطلق سراحه في 2 نيسان/أبريل، وخفّضت مدة احتجاز الشخص البالغ بواقع شهر، فكان من المتوقع إطلاق سراحه في 2 حزيران/يونيه 2023. وكان هناك انتقاد وغضب واسع النطاق في صفوف الشخصيات العامة والسياسيين الإسرائيليين، الذين قالوا إن وضع الاثنين رهن الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة، الذي هو ممارسة تُستخدم على نطاق واسع ضد الفلسطينيين⁽¹¹⁷⁾، هو عمل "ضد الديمقراطية"⁽¹¹⁸⁾. وفي 13 آذار/مارس،

Michael Bachner, "'We need burning villages': coalition lawmaker backs unprecedented settler (110) rampage", *Times of Israel*, 27 February 2023.

Michael Bachner, "Israel should 'wipe out' Palestinian town of Huwara, says senior minister, (111) Smotrich", *Times of Israel*, 1 March 2023.

7 Amleh, "An analysis of the Israeli inciteful speech against the village of 'Huwara' on Twitter", (112) 2023, pp. 5–6.

Michael Starr, "A-G to investigate MK Zvika Fogel for Huwara incitement", *Jerusalem Post*, (113) 1 March 2023.

Emanuel Fabian, "Suspects in Huwara settler rampage out of custody; IDF vows to probe (114) 'lawlessness'", *Times of Israel*, 28 February 2023.

Emanuel Fabian, "Two suspects in Huwara rampage, one a minor, sent to administrative detention", (115) *Times of Israel*, 28 February 2023.

Elisha Ben Kimon, "Settler officials intervene for teen suspected of setting fire in Huwara", Y Net (116) .News, 18 May 2023.

(117) المرجع نفسه.

(118) A/78/502، الفقرة 37.

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية مستوطنين من بؤرة جفعات رونين الاستيطانية للاشتباه في ضلوعهما في أعمال الشغب التي وقعت في حوارة، وأُخذوا لتستجوبهما وكالة الأمن الإسرائيلية⁽¹¹⁹⁾.

68 - وإلى جانب ما كشفت عنه موجة الاحتجاج الجماعي التي شهدتها حوارة بخصوص عدم تحميل الجناة أي مسؤولية جنائية، فإنها تظهر أيضا مدى الصعوبة التي يواجهها الفلسطينيون في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها المستوطنون الإسرائيليون. ووفقا لمنظمة المساعدة القانونية للفلسطينيين، التي تتولّى تمثيل ثنائي أسر فلسطينية رفعت دعاوى ضد جيش الدفاع الإسرائيلي للحصول على تعويضات عن عدم حمايته لها، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إثبات الحالة في قضية مدنية إذا لم يكن قد تم تحديد أي جناة من قبل السلطات. ومن ناحية أخرى، لم تكن الحكومة الإسرائيلية قد قدّمت أي عرض للتعويض حتى 31 أيار/مايو.

69 - وعاد المستوطنون، وقد جرّاهم الدعم السياسي والإفلات من العقاب، لمهاجمة بلدات حوارة وزعترة وبورين وقریوت في الأسابيع التالية. وفي ليل يوم 6 آذار/مارس، بيّنت كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة مستوطنين إسرائيليين وهم يعتدون على أسرة فلسطينية في سيارتها بفأس وحجارة ورذاذ الفلفل، وكانت الأسرة تضم طفلة تبلغ من العمر عامين. وأصيب رجل يبلغ من العمر 61 عاما في رأسه. وفي تطوّر نادر، وجّه مدع عام إسرائيلي في 30 آذار/مارس تهما لمستوطنين اثنين فيما يتصل بهذا الهجوم⁽¹²⁰⁾. وفي 27 آذار/مارس، دخلت مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين مرة أخرى حوارة ونفذت هجمات، مما أسفر عن إصابة ستة رجال فلسطينيين بجروح، وأحرقوا أو خرّبوا خمسة منازل وثلاثة متاجر و 17 مركبة.

70 - وكرّد فعل على هجمات الفلسطينيين وهجمات ما يسمّى "دفع الثمن" التي قام بها المستوطنون، فرضت قوات الأمن الإسرائيلية قيودا على الحركة وغير ذلك من القيود على الفلسطينيين فقط، بدعوى منع العنف. وعقب أحداث 26 شباط/فبراير، وحتى 3 آذار/مارس، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية حوارة أمام حركة المرور الفلسطينية وأجبرت جميع المتاجر ومنشآت الأعمال على إغلاق أبوابها. وأغلقت البلدة مرة أخرى لمدة يومين بعد هجمات 27 آذار/مارس. وفي الأسابيع اللاحقة، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية أيضا الطريق الذي يربط بيتا بحوارة وجميع الشوارع الجانبية المؤدية إلى طريق حوارة الرئيسي بأكوام التراب، فأصبح بعض الأسر معزولا تماما لعدة أيام. وفي الوقت نفسه، كان المستوطنون يتمتعون بحرية المرور عبر البلدة.

71 - وتأثرت بشدة سبل عيش ونشاط أصحاب المتاجر في الشارع الرئيسي لحوارة. وبدءا من 31 أيار/مايو، احتفظت قوات الأمن الإسرائيلية لنفسها بوجود كبير في البلدة، وهو ما شمل إنشاء موقع عسكري جديد ونشر القناصة في المباني السكنية. ووفقا لعدد من أصحاب المتاجر، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بمضايقتهم وعملاتهم من خلال اعتراض المارة وفحص وثائق هويتهم وجباية الغرامات منهم، وهو ما يعني ثني العملاء المحتملين عن القدوم إلى المتاجر. وأفادوا جميعا بأن دخلهم قد تقلص بمقدار النصف أو أكثر منذ هجمات شباط/فبراير.

Hagar Shezaf, "Two settlers placed in administrative detention over Huwara riot", *Haaretz*, (119) 13 March 2023.

Emanuel Fabian, "Two settlers charged with terror for attack on Palestinians in Huwara", *Times of Israel*, (120) 30 March 2023.

- 72 - وفي معظم حالات عنف المستوطنين، امتنعت إسرائيل مرارا وتكرارا عن تحمّل ما عليها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال من التزام بحماية السكان الفلسطينيين.
- 73 - ويتسبّب العنف المنهجي المتزايد الشدة الذي يرتكبه المستوطنون بموافقة ودعم قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك الاستخدام التعسفي للقوة، في تعرّض حقوق الفلسطينيين في الحياة والأمن الشخصي للخطر⁽¹²¹⁾.
- 74 - وشكّل عنف المستوطنين، ووجود قوات الأمن الإسرائيلية، والخطط الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات عوامل أدّت مجتمعةً إلى تفاقم البيئة القسرية في المنطقة وازدياد خطر الترحيل القسري.

خامسا - حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

- 75 - لقد مر 18 شهرا على إعلان حكومة إسرائيل عن هدفها المتمثل في "مضاعفة عدد سكان مرتفعات الجولان" من أجل "تعزيز مصالح دولة إسرائيل"⁽¹²²⁾. ووفقا لمعدل النمو الذي تتوقعه الحكومة، سيزداد تعداد المستوطنين في الجولان المحتل بواقع 23 000 مستوطن قبل عام 2027. ونتيجة لذلك، يكون عدد المستوطنين قد تجاوز للمرة الأولى تعداد السكان السوريين المحليين البالغ 28 000 شخص⁽¹²³⁾.
- 76 - وفي 20 حزيران/يونيه 2023، بدأت إسرائيل العمل على إنشاء 23 من توربينات الطاقة الريحية في بساتين بالقرب من بلدي مجدل شمس ومسعدة في الجولان السوري المحتل. ووفرت الشرطة الإسرائيلية الحماية في موقع الأعمال التي أفادت التقارير⁽¹²⁴⁾ بأن شركة إسرائيلية تسمى إنرجيكس (EnergiX) هي التي تنفذها. ونتيجة لذلك، اندلعت اشتباكات بين سوريين كانوا يحتجون على إقامة التوربينات وبين الشرطة الإسرائيلية، مما أسفر حسمًا أفادت التقارير عن إصابات طفيفة لدى ثلاثة متظاهرين وثلاثة من أفراد الشرطة.
- 77 - ويتسبّب التوسع الاستيطاني وممارسة أنشطة تجارية من قبيل إقامة توربينات الرياح، مما قد يكون له أثر ضار على صحة سكان الجولان السوري المحتل، في مزيد من تدهور الحالة العامة لحقوق الإنسان وفي استمرار محدودية فرص وصول السكان السوريين إلى الأراضي والمياه، في انتهاك لطائفة عريضة من حقوق الإنسان الواجبة لهم، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والسكن اللائق.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

- 78 - إن عمليات إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتوسيعها تعني أن إسرائيل تنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وهو أمر محظور

(121) A/HRC/49/85، الفقرة 19؛ و A/76/336، الفقرة 19.

(122) A/77/493، الفقرة 69.

(123) تؤكد ذلك المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية العاملة في الجولان السوري.

(124) انظر: Adi Hashmonai and Jack Khoury, "Druze protesters clash with police in Golan Heights over wind turbine construction", *Haaretz*, 20 June 2023.

بموجب القانون الدولي الإنساني، على نحو ما تؤكد هياكل الأمم المتحدة المختصة باستمرار، بما في ذلك محكمة العدل الدولية⁽¹²⁵⁾. وهي قد ترقى أيضا إلى مستوى جريمة حرب⁽¹²⁶⁾.

79 - وتشكل تسوية سندات الملكية تصرفا سياديا لا رجعة فيه صادرا عن نظام دائم، وتقوّض المبدأ الذي يفيد بأن الاحتلال مؤقت بطبيعته⁽¹²⁷⁾. والعمل الجاري في هذا الصدد في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي ويزيد من خطر الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات وخطر الترحيل القسري.

80 - وإن نقل سلطات إدارية واسعة النطاق تتعلق بالمستوطنات وإدارة الأراضي من الجيش إلى المدنيين الإسرائيليين أمر قد يسهّل الضم، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق.

81 - وتبرز الزيادة المفزعة في العنف الذي يرتكبه المستوطنون، بما في ذلك العنف الممارس ضد النساء، بموافقة ودعم قوات الأمن الإسرائيلية، واستمرار تفشي الإفلات من العقاب على هذه الأعمال، عدم رغبة السلطات الإسرائيلية في الوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بكفالة النظام العام قدر الإمكان وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديدات المتعلقة باستخدام العنف. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قوات الأمن الإسرائيلية كثيرا ما استخدمت القوة غير القانونية، بما في ذلك الاستخدام غير الضروري أو غير المتناسب للأسلحة الفتاكة من قبيل الأسلحة النارية، ضد الفلسطينيين أثناء هجمات المستوطنين. ويؤثر عنف المستوطنين سلباً على حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقهم في الأمن الشخصي، وفي حرية التنقل، والخصوصية، والحياة الأسرية، والمستوى المعيشي اللائق، والعمل والتعليم، ويمثل أحد العناصر الهامة للبيئة القسرية التي قد لا تترك لبعض الفلسطينيين أي خيار آخر سوى مغادرة أماكن إقامتهم.

82 - ولا تزال عمليات الهدم المنهجية للمنازل الفلسطينية، استنادا إلى قوانين وسياسات تمييزية، مستمرة وتؤدي إلى عمليات إخلاء قسري، وهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان⁽¹²⁸⁾. وتمثل عمليات الإخلاء القسري الناجمة عن عمليات الهدم في الأرض الفلسطينية المحتلة عاملا رئيسيا في خلق البيئة القسرية. وتؤثر هذه العمليات سلبا على طائفة عريضة من حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وتزيد من احتمال التعرّض للترحيل القسري.

83 - وكان هناك إخفاق شبه كامل في ضمان المساءلة عن القتل غير القانوني الواضح للفلسطينيين، بما في ذلك في الحالات التي تثير بواعث قلق بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل العمد. وهذا يدل على مناخ الإفلات من العقاب السائد فيما يتعلق بالقوة المفرطة التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك في سياقات الاستيطان.

(125) A/76/336، الفقرة 59.

(126) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49 (6)؛ ونظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ب) '8'.

(127) قواعد لاهاي، المادتان 43 و 55؛ و A/77/493، الفقرة 72.

(128) قرار لجنة حقوق الإنسان 28/2004، الفقرة 1.

84 - ويذكر الأمين العام بقرار مجلس الأمن 497 (1981)، الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل المتعلق بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مرتفعات الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

85 - ويوصي الأمين العام بأن تقوم إسرائيل بما يلي:

(أ) الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزالة أثر هذه الأنشطة، امتثالاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016)؛

(ب) التوقف والامتناع فوراً عن تنفيذ عمليات الهدم والإخلاء القسري للسكان الفلسطينيين ووقف أي نشاط من شأنه أن يسهم أكثر في خلق بيئة قسرية و/أو يؤدي إلى احتمال التعرض للترحيل القسري؛

(ج) إصدار أوامر واضحة لا لبس فيها إلى قوات الأمن الإسرائيلية، تماشياً مع ما عليها كسلطة قائمة بالاحتلال من التزام بحماية السكان الفلسطينيين، بأن تضمن هذه القوات حماية السكان الفلسطينيين من عنف المستوطنين ومحاسبة أفراد قوات الأمن الإسرائيلية الذين لا يمثلون لهذه الأوامر؛

(د) كفالة التحقيق بسرعة وفعالية واستفاضة وشفافية في جميع حوادث العنف التي يمارسها المستوطنون وقوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك العنف الممارس ضد النساء، وفي الأضرار التي يلحقونها بمتلكاتهم؛ ومقاضاة الجناة، ومعاقبتهم في حال إدانتهم، بالعقوبات المناسبة؛ وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك التعويض المناسب، وفقاً للمعايير الدولية؛

(هـ) الوقف الفوري لجميع عمليات تطوير المستوطنات والأنشطة ذات الصلة في الجولان السوري المحتل وإزالة أثر هذه العمليات، وإنهاء سياسات الأراضي والإسكان والتنمية التمييزية، امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

86 - ويوصي الأمين العام كذلك بأن يتخذ جميع الدول كل التدابير اللازمة لكي يكفل بشكل فعال احترام القانون الإنساني الدولي المنطبق، بما في ذلك اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، من جانب جميع أطراف النزاع.